

القطاع الخاص في دبي يسجل أقوى معدل توظيف منذ 2018



دبي: «الخليج»

أشار مؤشر مديري المشتريات في دبي إلى زيادة قوية في زخم النمو في نهاية الربع الأول من عام 2023، حيث ركزت الشركات بشكل أكبر على بناء القدرات لدعم التوسع في الإنتاج. وانعكس ذلك في زيادة قوية في كل من الوظائف والمخزونات، حيث وصلت معدلات النمو إلى مستويات قياسية. ومع ذلك، أشارت البيانات الأخيرة أيضاً إلى علامات الانزلاق في نمو الطلب، حيث ارتفعت الطلبات الجديدة ولكن بأدنى مستوى منذ يناير 2022.

الذي يغطي اقتصاد القطاع الخاص غير (PMI) «وجاءت قراءة مؤشر مديري المشتريات من «إس آند بي جلوبال النفطي في دبي، أعلى، وسجل المؤشر الرئيسي 55.5 نقطة في مارس، مرتفعاً من 54.1 في فبراير، لتكون عند أعلى مستوى في خمسة أشهر.

تحسن حاد في ظروف الأعمال

وأشار المؤشر إلى تحسن حاد في ظروف الأعمال غير النفطية، مع ارتفاع مدعوم بنمو أقوى في الإنتاج والتوظيف

ومخزون المشتريات، إلى جانب شروط العرض الأكثر تشدداً. وواصلت شركات دبي الإبلاغ عن تحسن ملحوظ في طلب العملاء خلال شهر مارس، مما أدى إلى زيادة كبيرة في النشاط كانت الأكثر قوة منذ سبتمبر الماضي. كما ارتفعت تدفقات الأعمال الجديدة بشكل حاد، على الرغم من أن معدل التوسع تراجع بشكل طفيف عن فبراير وكان الأقل خلال ما يزيد قليلاً عن عام.

التجزئة والسفر

وأشارت البيانات إلى أن قطاعي الجملة والتجزئة والسفر والسياحة قد فقدوا الزخم من ذروة ما بعد كوفيد-19 في عام 2022، حيث وصل نمو المبيعات إلى أدنى مستوى في 14 شهراً. ومع ذلك، فإن الارتفاع الحاد في الإنتاج يعني أن الشركات كانت في حاجة أكبر لتوسيع قدرتها التجارية في مارس. وارتفعت مستويات الوظائف، حيث ارتفعت وتيرة خلق فرص العمل إلى أسرع وتيرة منذ يناير 2018، رغم أنها لا تزال متواضعة بشكل عام. وشهدت شركات البناء خاصة زيادة قوية في التوظيف.

مخزونات المدخلات

ونمت مخزونات المدخلات بأسرع معدل منذ مايو 2018، حيث اشترت الشركات كميات أكبر من المواد الخام لخدمة المشاريع الجديدة والحالية.

واستمرت أوقات تسليم الموردين في التقلص حيث عمل البائعون على تشديد متطلبات العملاء، على الرغم من تراجع معدل التحسن عن سجل فبراير البالغ ثلاثة أعوام ونصف العام وكان هامشياً فقط. أشارت بيانات المسح الأخيرة إلى زيادة إضافية في أسعار المدخلات خلال شهر مارس.

وأشار المشاركون في الاستطلاع إلى ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة والحديد، فضلاً عن ارتفاع طفيف في أجور الموظفين.

ومع ذلك، كان الارتفاع الإجمالي في نفقات الأعمال متواضعاً، وظل أقل حدة من الاتجاه طويل المدى. في الوقت نفسه، تم تخفيض أسعار الإنتاج للثامن الشهر الجاري.

وأشارت الشركات مرة أخرى إلى الجهود المبذولة لتقديم السعر. خصومات للعملاء والحفاظ على أحجام مبيعات قوية. أخيراً، ظلت درجة الشعور الإيجابي تجاه النشاط المستقبلي معتدلة نسبياً في شهر مارس، حيث توقع 10% فقط من المشاركين في الاستطلاع نمو الإنتاج على مدار الاثني عشر شهراً القادمة. وانخفض مستوى الإيجابية بشكل طفيف عن فبراير ولأدنى مستوياته منذ عام حتى الآن.